جامعة محمد بوضياف _المسيلة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحكامة العالمية

المحاضرة رقم 04 (تابع)

" مواضيع الحكامة العالمية "

الفئة المستهدفة :

- **السنة :** ثانية ماستر.
- **تخصص :** علاقات دولية

د/ ميلاس محمد الزين

2021/2020

ثانيا : مواضيع الحكامة العالمية

1- النزاعات المسلحة

النزاع المسلح الدولي والحروب الأهلية وغيرها من النزاعات الداخلية هي كثيرا ما تكون سببا و نتيجة لانقسامات الدولة ، وتآكل المجتمع المدني و عدم احترام القانون المحلي والمعايير الدولية ، وتآكل القيم التقليدية وأواصر القرابة الناجمة عن انهيار هياكل المجتمع ، وعدم احترام السلطات التقليدية والهيكل القانوني وعدم فعاليتها بما في ذلك النظام القضائي ، ونشوب أزمات انسانية خطيرة ينجم عنها معاناة على نطاق واسع ، والحرمان المهلك من الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم والموارد الاقتصادية ، والطرد القسري لأعداد هائلة من السكان ، والقيود على السفر ، وظهور عدة جماعات من جماعات المعارضة المسلحة المتنافسة في بعض الأحيان وتفشي تجاوزات حقوق الانسان على يد القوات الحكومية والكيانات غير الحكومية على السواء ، وانتشار ثقافة عامة يغلب عليها طابع العنف ، واستعمال العنف ضد المدنيين والسجناء[1]. فمع ازدياد النزاعات المسلحة وغلبة النوع "الداخلي" غير الدولي عليها[2] ، ومع التداخل الكبير بين العناصر الدولية والعناصر الداخلية في النزاعات المسلحة ، أوجد الفقه و الاجتهاد نوعا جديدا من النزاعات هو " النزاع الداخلي ذو الأبعاد الدولية "[3] محاولا تكييف الاوضاع المستجدة مع التصنيف المزدوج.

فقد أصبحت النزاعات تأخذ أشكالا جديدة وأضحى تدخل الدول فيها يتخذ أشكالا و وسائل مختلفة وأصبحت الدول تحاول قدر المستطاع الابتعاد عن التصنيف القانوني للنزاعات المسلحة تهربا من تطبيق القانون الانساني .

فإن هوس الدول بسيادتها يدفعها إلى نكران وجود نزاع مسلح على أراضيها واعتبار ذلك من قبل الاضطرابات والتوترات الداخلية ، والبعض يذهب إلى تصنيف النزاع على أنه احتلال وليس نزاع مسلح داخلي والبعض الآخر لا يعترف بوجود جماعات مسلحة منظمة في النزاع في مواجهة القوات النظامية خشية على وحدة دولته كل ذلك بهدف دفن الرأس في الرمال و الهروب من انطباق القانون الدولي الانساني على النزاعات المسلحة الداخلية في أقاليمها .

[1] David Wiessbrodt "the role of international organizations in the implementation of human rights and humanitarian law in situations of armed conflict " ,21, vanderbilt journal of transnational law 313 (1988)

[2] منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية أغلب النزاعات المسلحة أصبحت غير دولية الطابع.

[3] Tpiy , affaire tadic , 2 octobre 1995 , 70.

منذ 2010 تشهد منطقة الشرق الأوسط اضطرابات وتوترات طالت الكثير من دول المنطقة " تونس، مصر ، ليبيا، سوريا ، اليمن ، البحرين " دون أن ننسى النزاع السابق في العراق و الوضع القديم الجديد في فلسطين وقطاع غزة بالتحديد والنزاع اللبناني الاسرائيلي (حزب الله ، قوات اسرائيل) ، فأغلب هذه النزاعات بدأت وفق أشكال قانونية معينة إلا أنها وبسبب تداخل الكثير من العوامل الداخلية والدولية و الجغرافية ، سرعان ما تبدلت و تقلبت من تصنيف إلى آخر ، أضف إلى ذلك عامل الارهاب المؤثر في كل ما يحدث في المنطقة سواء بالذرائع أو من خلال الحقائق.[1]

التصنيف المزدوج (النزاع المسلح)

النزاع المسلح هو مفهوم عام يطبق على المواجهات المسلحة المنظمة التي يمكن أن تحدث بين دولتين أو أكثر أو بين دولة و كيان مسلح لا يشكل دولة بالمعنى القانوني للقانون الدولي ، كما يمكن أن يحدث بين دولة و بين جماعة منشقة كما بين جماعتين عرقيتين أو طائفتين أو مجموعات أيديولوجية مختلفة ضمن دولة واحدة أو عدة دول .

يحمل تعريف النزاع المسلح أهمية كبرى إذ عليه يتوقف مدى انطباق القانون الدولي الانساني ، وذلك من خلال اتفاقيات جنيف الأربعة 1949 وكل حالة لا تصل أو لا يمكن وصفها بالنزاع المسلح تبقى خاضعة للقانون الوطني.

ينبثق عن هذا المفهوم أشكال متعددة يتخذها النزاع المسلح ، فبحسب التصنيف التقليدي فهو إما دولي أو غير دولي ، و لكل نوع من هذه النزاعات مجموعة من القواعد الاتفاقية المنطبقة عليه.[2]

ومن خلال البروتوكول الاضافي الاول عام 1977 والتي أدخلت بعض النزاعات الداخلية أصلا في عداد النزاعات المسلحة الدولية ، مثل حروب التحرير الوطني و تقرير المصير والثورة على نظام عنصري. إلى جانب ذلك ، لقد تطور القانون الدولي و أصبحت بعض القواعد العرفية التي كانت حكرا على النزاعات الدولية تطبق على النزاعات غير الدولية.[3]

[1] ورقة بحثية مقدمة من الدكتور أحمد اشراقية إلى المؤتمر المنعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة الأردن ، بيروت ، 2016/03/7 ، ص2.
[2] المادة الأولى من البروتوكول الاضافي الأول 1977.
[3] Henckaerts. JM , « the conducts of the hostilities : target selection , proportionality and precautionary measures under international humanitarian law " 8 decembre 2000, p11.

النزاع الدولي المسلح

يمكننا بداية إعطاء مثلا عن نزاع مسلح دولي ، فالحرب التي شنها التحالف الأمريكي البريطاني على العراق عام 2002 بحجة تدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل ، النزاع بين الأرجنتين و الشيلي ، الحرب بين العراق و إيران ، الحرب التي شنها العراق على الكويت عام 1990 كلها نزاعات مسلحة دولية.

فالنزاع المسلح الدولي معرف بوضوح في البروتوكول الإضافي الأول 1977 لاتفاقيات جنيف 1949 ، ويتألف النزاع المسلح الدولي من عنصرين أساسيين : المسلح و الدولي .

كما أنه ليس من الضروري أن تمتد زمنيا الاعمال العسكرية أو أن يسقط عدد محدد من الجرحى لتصنيف النزاع على أنه دولي. فقد اعتبرت محكمة يوغسلافيا السابقة أنه " يعتبر نزاعا دوليا في كل مرة يكون هناك لجوءا للعنف المسلح بين الدول ".[1]

النزاع المسلح غير الدولي[2]

قبل المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ، لم يكن القانون الدولي مهتما بالنزعات المسلحة الداخلية (على اعتبار أنها تتعلق بالسيادة الوطنية) وشكل هذا النص ثورة قانونية ، فلأول مرة تتقدم حماية الأفراد على سيادة الدول .

يتميز هذا النوع من النزاعات بمواجهات تقع بين القوات النظامية في دولة ما مع قوات منشقة أو متمردة ، أي أن يكون أحد أطرافها أو طرفيها ليس دولة بالمعنى القانوني للقانون الدولي. إن أهمية المادة 3 المشتركة يقابلها بعض الضعف إذ أن عدم تعريفها للنزاع المسلح موضوع المادة ترك فراغا كبيرا عملت على ملئه الدولة الطرف في النزاع من خلال إنكار وجود نزاع مسلح داخلي للتهرب من تطبيق القانون .

[1] TPIY , affaire tadic , 2 octobre 1995 , 70.

[2] KAMBAWA ALFANI , A.C., démocratisation et gouvernance post conflictuelle en afrique centrale : approche comparée des cas de la république démocratique du congo et de la Cote d'ivoire , mémoire de mastère, université Catholique d'afrique centrale , institut Catholique de Yaoundé , faculté des Science Sociales et de Gestion , 2003-2004, p. 2-3.

ولا بد أن نشير و أنه مما لا شك فيه ان أكثر الأمور صعوبة في القانون الدولي الانساني هي مسألة تصنيف الأحداث وتحديد ما إذا كان الواقع يشكل نزاعا مسلحا أم لا. فإن نطاق تطبيق القانون الدولي الانساني مرتبط بشكل وثيق بوجود نزاع مسلح فقد نعاني في الواقع من كل آثار النزاع المسلح من دون القدرة على الاستفادة من تطبيق قواعد القانون لحماية المدنيين و الفئات الأكثر تأثرا بأعمال العنف .

وقد كرست كذلك القواعد العرفية التي أحصتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعززت انطباقها على النزاعات المسلحة غير الدولية.

الحروب الأهلية كجزء من النزاعات المسلحة

الحرب الأهلية هي حرب بين المجموعات التي تنظم داخل الدولة القومية نفسها ، والهدف من جانب واحد قد يكون للسيطرة على البلد أو المنطقة من أجل تحقيق الاستقلال للمنطقة ، أو لتغيير السياسات الحكومية ، ومن شدة الصراع العالية وكثيرا ما تنطوي على القوات المسلحة النظامية وهو منظم على نطاق واسع ، والحروب الأهلية قد تسفر عن أعداد كبيرة من الضحايا واستهلاك موارد كبيرة. والحرب الأهلية تعتبر شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع ، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس أثنية أو ايدولوجية من اجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة[1].

استمرار الحرب الأهلية يتطلب دعم من دول خارجية لها مطامع في هذه الدولة على سبيل المثال لم يكن هناك أكثر من 5 حرب أهلية في وقت واحد في النصف الأول من القرن العشرين ، في حين أن أكثر من 20 حرب أهلية متزامنة وقعت في نهاية الحرب الباردة وذلك قبل حدوث انخفاض كبير في النزاعات المرتبة بقوة مع التنافس بين الدول العظمى وصل الى نهايته. وعندما انهار الاتحاد السوفيتي تعرضت دول كثيرة كانت تحت رعاية هذا الاتحاد إلى نكسة اقتصادية أو حروب أهلية.

[1] ميلاس محمد الزين : محاضرات القيت على طلبة السنة ثانية ماستر ، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة المسيلة ، 2017-2018 ، ص 45.